الميـزانيـــة العامـــة للدولة للسنة المالية 2024م

المحتويات

- مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة
- أبرز المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية
- النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م
- الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م
- مشاريع وزارة المالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة
- البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي
- مشاريع وأنظمة تحسين الأداء المالي
- تعزيــز الشفافيــة والمعرفة المالية والمشاركة المجتمعية

مراحـــل إعـــداد الميزانية العامة للدولـــة

مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة

الميزانية العامة للدولة 2024

1 إعداد الميزانية

فبراير
وضع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للميزانية العامة للدولة.

مارس
تحديث الإطار المالي متوسط الأجل .

أبريل
تصدر وزارة المالية ووزارة الإقتصاد منشوراً مشترك بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

يونيو
استلام التقديرات المالية للميزانية (الجارية والإنمائية) ومقترح الخطة السنوية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

أغسطس
مناقشة وتقييم الميزانية التقديرية (الجارية والانمائية) للجهات بناء على الاعتمادات المالية المطلوبة لتنفيذ الخطط السنوية المقترحة.

سبتمبر
- تناقش وزارة المالية مشروع الميزانية مع الجهات المركزية.
- عرض تقديرات الميزانية الأولية على (اللجنة المالية والاقتصادية) بمجلس الوزراء الموقر.

أكتوبر
- إحالة مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء الموقر .
- إحالة مشروع الميزانية لمجلس عمان.

ديسمبر
عرض التقديرات النهائية لمشروع الميزانية على مجلس الوزراء.

2 إقرار الميزانية

يناير
صدور مرسوم سلطاني بالتصديق على الميزانية العامة للدولة.

3 تنفيذ الميزانية

يناير
بدء وحدات الجهاز الإداري للدولة بتنفيذ برامجها ومشاريعها وفق الخطة المالية المخصصة لها.

4 المراقبة والتدقيق

قيام وحدات الجهاز الإداري للدولة بتقديم نتائج تنفيذ موازناتها وإعداد التقارير المالية الدورية.

وزارة المالية
Ministry of Finance

أبـرز المؤشـرات المالية والاقتصادية والنقدية

أبرز المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية

التطورات الاقتصادية العالمية:

تراجع نمو الاقتصاد العالمي، وذلك على النحو التالي:

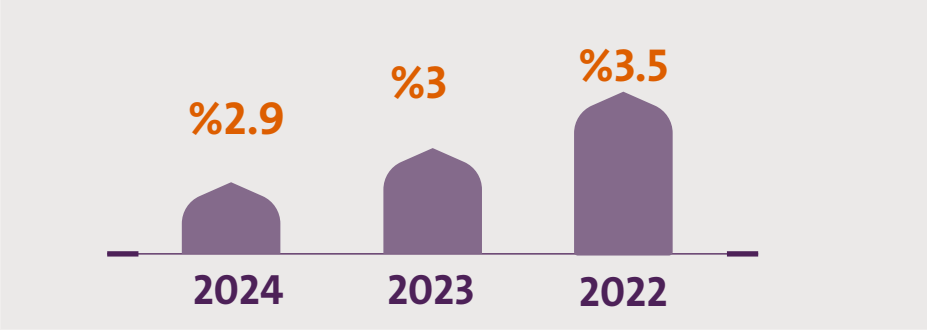

يعزى سبب هذا الانخفاض إلى ضعف الطلب العالمي نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية لمكافحة التضخم العالمي والذي بدوره يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي وزخم النمو.

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2023م)

أبـرز المؤشـرات المالية والاقتصادية والنقدية

معدلات التضخم العالمي:

من المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم العالمي لتبلغ نحو:

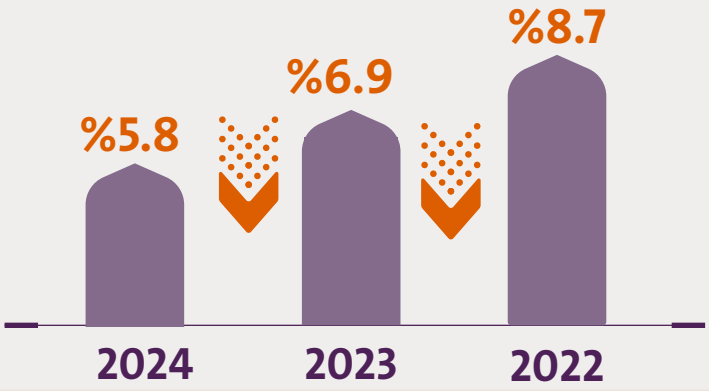

ويمكن أن يرتفع التضخم في حال تزايد تأثير الصدمات المالية خاصة تلك الناجمة عن التداعيات الجيوسياسية والتي قد تؤدي إلى استمرار تشديد السياسة النقدية.

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر2023م)

أبـرز المؤشـرات المالية والاقتصادية والنقدية

توقعات أسعار النفط العالمية:

يبلغ متوسط أسعار النفط العالمي حسب توقعات المؤسسات الدولية خلال عام 2024م نحو (81) دولار أمريكي للبرميل.

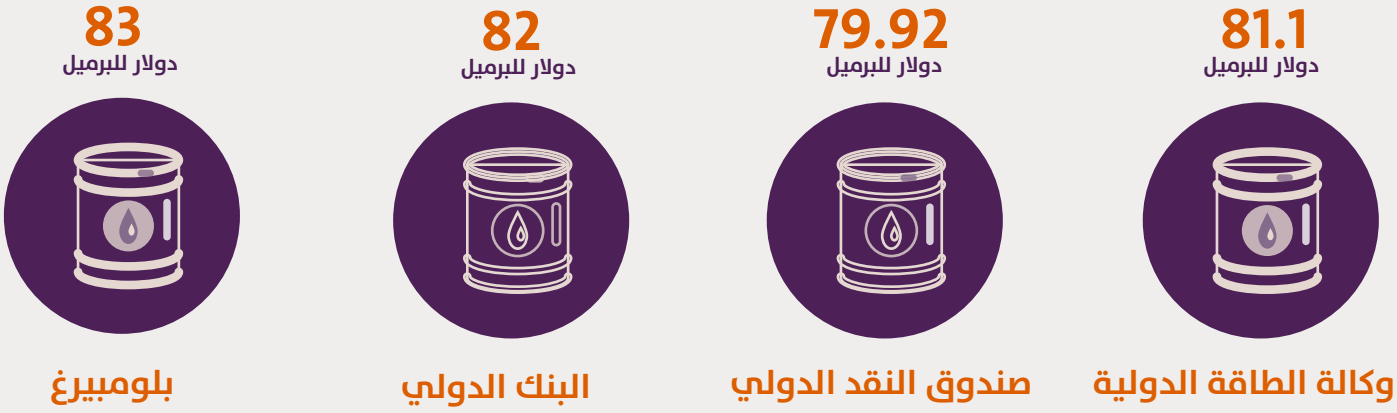

توقع المؤشرات الاقتصادية المحلية

توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2023م بنحو (2.3%) و (2.4%) في عام 2024م.

القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة

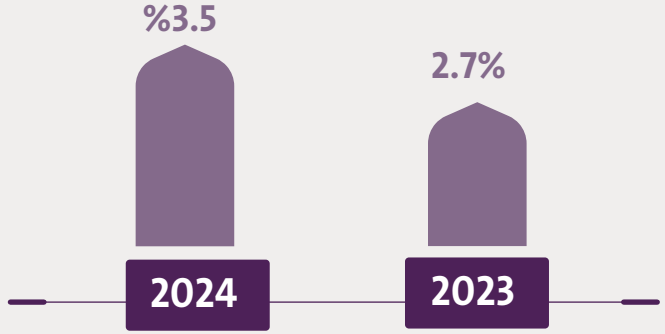

القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة

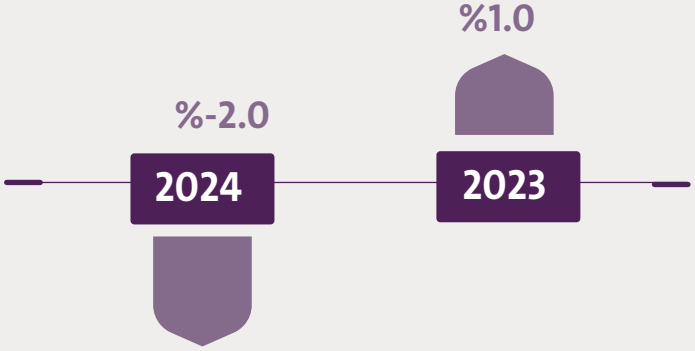

المصدر: الفريق الاقتصادي المشترك

النتائــج الأوليـة للميزانية العامة للدولـة للسنـــة الماليـة 2023م

النتائــج الأوليــة للميزانية العامة للدولــة للسنـــة الماليــة 2023م

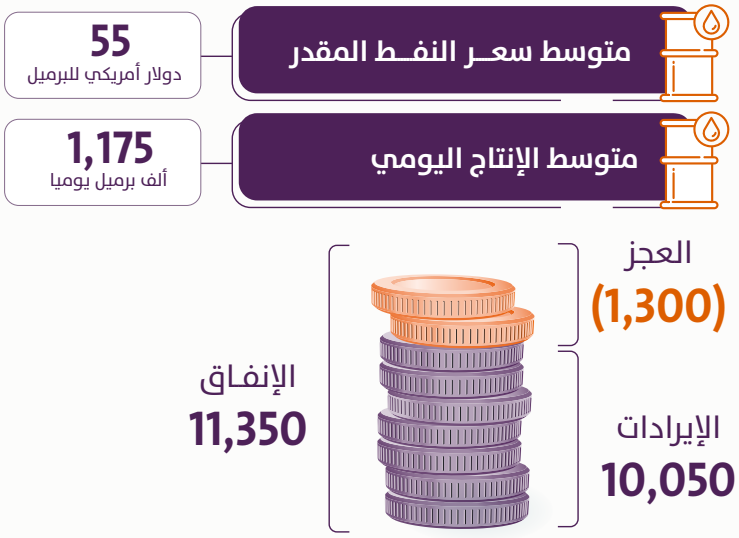

وزارة الماليــة
Ministry of Finance

النتائـج الأوليـة للميزانية العامة للدولـة للسنـــة الماليـة 2023م

الميزانية العامة للدولة 2024

متوسط سعـر النفـط المقدر	55 دولار أمريكي للبرميل
متوسط الإنتاج اليومي	1,175 ألف برميل يوميا

متوسط سعـر النفـط المقدر	82 دولار أمريكي للبرميل
متوسط الإنتاج اليومي	1,058 ألف برميل يوميا

العجز
(1,300)

الإيرادات
10,050

الإنفاق
11,350

الميزانية المعتمدة لعام 2023م

نسبة التغيير

الإيرادات %21.5

الإنفاق %0.6

الفائض
931

الإيرادات
12,213

الإنفاق
11,282

النتائج الأولية لعام 2023 م

وزارة الماليـة
Ministry of Finance

الإيرادات المالية الإضافية

تم توجيه الإيرادات المالية الإضافية في الآتي:

تعزيز الإنفاق الاجتماعي

تحفيز النمو الاقتصادي

إدارة المحفظة الإقراضية، وخفض الدين العام

كيف وُجهت الإيرادات المالية الإضافية:

تعزيز مخصصات دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية والمساعدات السكنية.

تعزيز مخصصات أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود.

تعزيز مخصصات دعم قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والنفايات.

تعزيز مخصصات دعم المنتجات النفطية.

زيادة المخصصات المالية لسداد جزء من تكلفة المشاريع المضافة على خطة التنمية الخمسية العاشرة.

الإعفاء من القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز ميزانية قطاعي الصحة والتعليم لتغطية التوسع في تقديم الخدمات.

رفع مخصصات الطلبة المبتعثين في الخارج بنسبة 25٪ وذلك بسبب ارتفاع التضخم العالمي

إدارة المحفظة الإقراضية، وخفض الدين العام

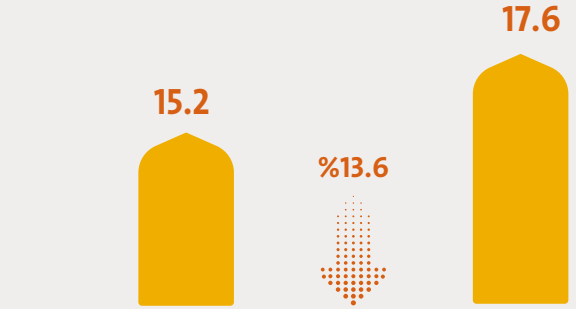

انخفاض حجم الدين العام في عام 2023م

انخفاض مخصص خدمة الدين العام في عام 2023م

مليار ريال عُماني

الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لميزانية عام 2024م

الميزانية العامة للدولة 2024

- تحقيق الاستدامة المالية
- تحقيق نمو اقتصادي لا تقل نسبته عن (3٪) بالأسعار الثابتة خلال العام 2024م
- إبقاء معدلات التضخم في مستويات معتدلة بحدود (3٪)
- الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تقدمها الحكومة
- تعزيز دور بنك التنمية في تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة
- تدشين صندوق عمان المستقبل وبدء نشاطه التمويلي
- الاستمرار في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات وتبسيطها
- تنمية المحافظات، ودعم التنافسية وإيجاد مصادر دخل ذاتي
- الاستمرار في تنفيذ البرامج الوطنية

الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2024م

وفقًا لمبدأ التحوط؛ تم احتساب متوسط سعر النفط بنحو (60) دولار أمريكي للبرميل، وبمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو (1,031) ألف برميل يوميًا في ميزانية عام 2024م.

الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2024م

وفقًا لمبدأ التحوط؛ تم احتساب متوسط سعر النفط بنحو (60) دولار أمريكي للبرميل، وبمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو (1,031) ألف برميل يوميًا في ميزانية عام 2024م.

مليون ريال عماني

متوسط سعر النفط
60
دولار أمريكي للبرميل

متوسط الإنتاج اليومي
1,031
ألف برميل يوميا

وزارة المالية
Ministry of Finance

الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2024م

تبلغ إجمالي الإيـردات العامة لعـام 2024م

11,010

مليون ريال عماني

فيما يلي أبرز بنود الإيـرادات العامـة:

	إيرادات النفط	إيرادات الغاز	الإيرادت غير النفطية
01 الميزانية المعتمدة لعام 2023م	5,320	1,400	3,330
02 الميزانية المعتمدة لعام 2024م	5,915	1,575	3,520

مليون ريال عُماني

الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2024م

يبلغ إجمالي الإنفاق العام لعـام 2024م

11,650

مليون ريال عماني

فيما يلي أبرز بنود الإنفـاق العـام:

	مصروفات الدفاع والأمـن	مصروفات الوزارات المدنيـة	المصروفات الإنمائية للـوزارات المدنية	خدمـة الـدين العـام	مصاريف الدعم والمساهمات
01 الميزانية المعتمدة لعام 2023م	3,000	4,420	900	1,200	1,830
02 الميزانية المعتمدة لعام 2024م	3,070	4,453	900	1,050	2,177

مليون ريال عُماني

أبرز بنود الإنفاق المقدرة لعام 2024م

المساهمات والنفقات الأخرى :

560 مخصص برامج الحماية الاجتماعية	460 دعم قطاع الكهرباء	400 مخصص الديون	55 دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية
240 مشاريع ذات أثر تنموي	184 دعم قطاع المياه والصرف الصحي	35 دعم المنتجات النفطية	25 دعم السلع الغذائية

مليون ريال عُماني

الإنفاق الاجتماعي المقدر لعام 2024م:

(41%) من إجمالي الإنفاق العام، موزعة على:

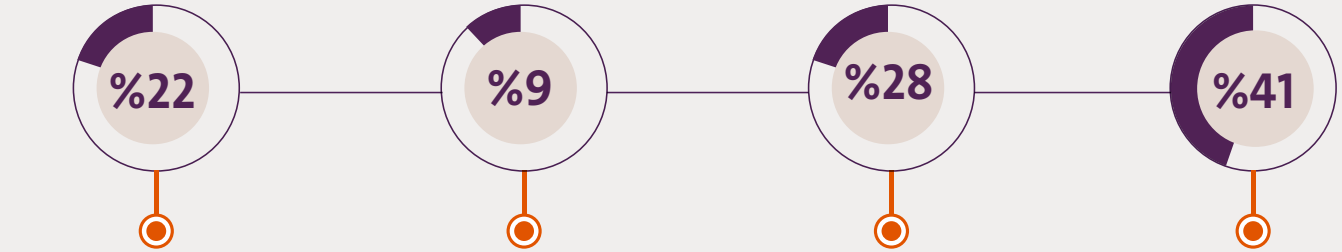

بإجمالي (4.8) مليار ريال عُماني

الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

قطـاع التعليــم

1,974

مليون ريال عماني

إجمالي المخصصات المالية لقطاع التعليم

01
- **إنشاء** (15) مدرسة حكومية.
- **طرح** مناقصات بإنشاء (20) مدرسة حكومية جديدة.
- **إنشاء** جامعة التقنية والعلوم التطبيقية في محافظة مسندم.

02
- **اعتماد** برنامج الابتعاث الخارجي (رواد عمان) لعدد (150) بعثة دراسية على مدى خمس سنوات.
- **استكمال** إحلال أجهزة الحاسب الآلي في المدارس الحكومية.

03
- **زيادة** عقود جديدة لحافلات المدارس الحكومية.
- **الإحلال** التدريجي لحافلات المدارس الحكومية بحافلات ذات معايير سلامة عالية.

الصحة

1,006

مليون ريال عماني

إجمالي المخصصات المالية لقطاع الصحة

01 إعتماد إنشاء عدد (3) مستشفيات حكومية جديدة (سمائل – النماء – الفلاج).

02 استكمال إنشاء عدد (7) مستشفيات حكومية.

03 استكمال إنشاء عدد (7) مراكز صحية.

04 تأهيل عدد (2) مستشفى حكومي.

05 استكمال إنشاء عدد (2) وحدات غسيل الكلى.

06 تشغيل المختبر المركزي للأمراض المعدية.

قطـــاع النقـــل

- تصميـم وتنفيـذ طريق إسفلتي بيـن ولايتـي خصـب ودبـا والطريـق الرابـط إلـى ليمـا بمحافظة مسندم
- مشـروع تصميم وتنفيذ الأجـزاء المتبقيـة مـن طريـق الباطنـة الساحلـي (المرحلـة الأولـى)
- توسعـة طريـق مسقـط السريـع
- إنشـاء ازدواجيـة طـريـق الأنصـب الجفنيـن
- إنشـاء ازدواجيـة طريـق السلطـان قابـوس بصلالـة
- تنفيذ طرق إسفلتية بولايـة مقشـن بمحافظـة ظفـار
- إنشاء أنفاق تقاطع أتين مـع شـارع 18 نوفمبـر بولايـة صلالـة

قطاع الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

الإنفاق الإنمائي والاستثماري لعام 2024 م

المصروفات الاستثمارية

مليار ريال عُماني

الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2024م

تمويل العجز

اقتراض محلي وخارجي	السحب من الاحتياطات
240	400
مليون ريال عُماني	مليون ريال عُماني

لن تلجأ سلطنة عمان إلى الاقتراض والسحب من الاحتياطيات لتمويل العجز المقدر في ميزانية 2024م في حال ارتفعت الإيرادات العامة للدولة عن الإنفاق المعتمد، والمقدر على مبدأ التحوط. ويمكن أن تلجأ للاقتراض لسداد القروض المالية الحكومية الحالية ذات كلفة تمويلية عالية واستبدالها بقروض ذات كلفة تمويلية أدنى.

فيديو ملخص | الميزانية العامة للدولة لعام 2024م

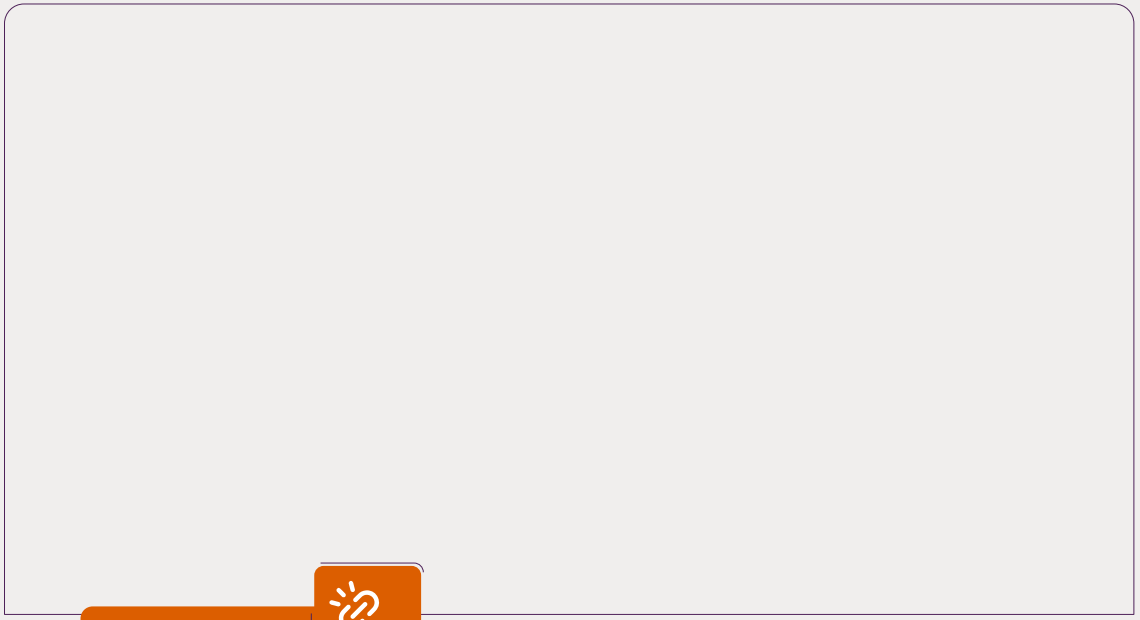

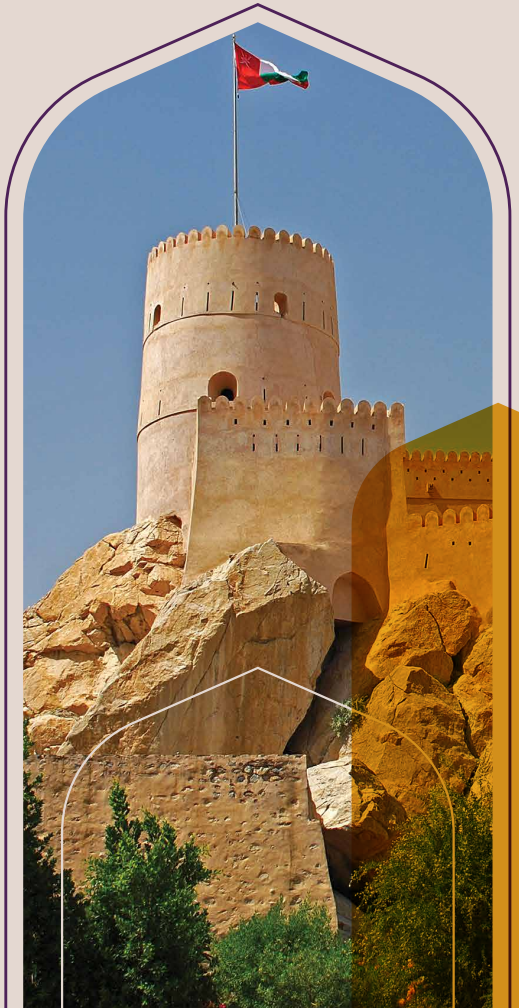

إدارة الدين العام

تطور الدين العام (المحلي والخارجي)

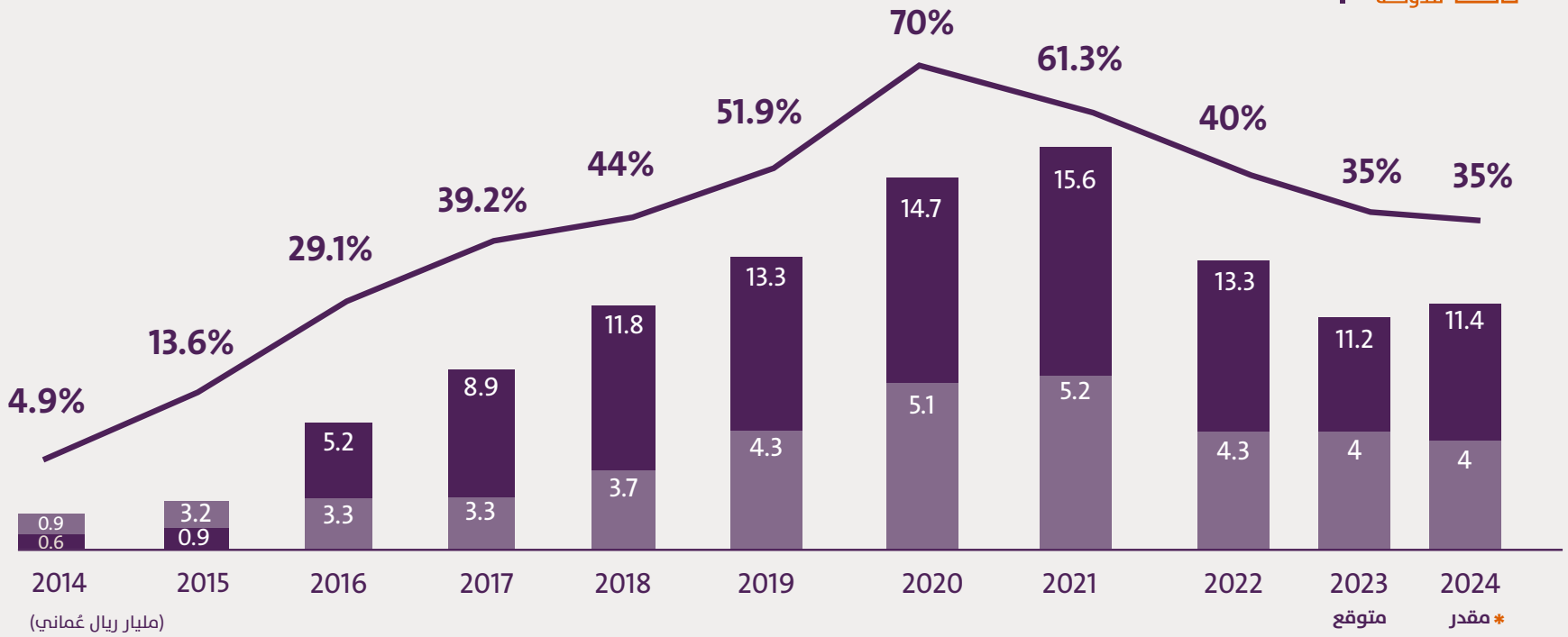

وزارة المالية
Ministry of Finance

المنافع الوطنية من خفض إجمالي الدين العام

تحقيق وفـورات سنـوية من خدمة الدين العام المستقبلية

350 مليون ريال عُماني

خفض إجمالي الدين العام حتى نهاية عام 2023م

5.5 مليار ريال عُماني

المنافع الوطنية من خفض إجمالي الدين العام

تقليل مخاطر التمويل الخارجي

استعادة الحيز المالي للتمكن من التعامل مع المخاطر المحتملة

تحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عمان

زيادة ثقة المستثمرين بما يعزز من تدفق الاستثمارات

خفض كلفة خدمة الدين العام وأعباء المديونية العامة للدولة

تخصيص مبالغ مالية لتمويل مشاريع تنموية وتقديم خدمات حكومية

الاستمرار في تقديم الخدمات الحكومية ورفع جودتها

تعزيز النمو الاقتصادي

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان

رفع التصنيف الائتماني وتحسن النظرة المستقبلية لسلطنة عُمان في عام 2023م

وكالة فيتش

BB+

مع نظرة مستقبلية مستقرة

سبتمبر 2023م

وكالة ستاندرد آند بورز

BB+

مع نظرة مستقبلية مستقرة

سبتمبر 2023م

وكالة موديز

Ba1

مع نظرة مستقبلية مستقرة

ديسمبر 2023م

من المتوقع أن يرتفع التصنيف الائتماني لسلطنة عمان إلى المستوى الاستثماري مع استمرار الحكومة بضبط الإنفاق وخفض المديونية العامة.

المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة

أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة

أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة:

الاضطرابات الجيوسياسية	استمرار التوترات الجيوسياسية في العالم قد يؤثر على سلاسل الإمداد بما فيها إمدادات الطاقة وتوفر السلع الأساسية.
تقلبات أسعار النفط	استمرار الأزمات قد يؤدي إلى حالة ركود اقتصادي، مما قد يؤثر على الطلب العالمي على النفط.
التضخم العالمي	يشكل الارتفاع العالي في التضخم تحديًا عالميًا على سلطنة عمان من ناحية التضخم المستورد، وحاجة الحكومة إلى توسع الدعم من أجل خفض حدة ارتفاع الأسعار.
ارتفاع معدل الفائدة	ارتفاع معدلات التضخم يستدعي استمرار سياسة التشديد النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وتكاليف خدمة الدين المحلي والخارجي.
التغير المناخي والكوارث الطبيعية	فرص حدوث كوارث طبيعية يستدعي اتخاذ تدابير للإغاثة وتوفير دعم للمتضررين، وإصلاح أضرار البنى الأساسية.

مشاريع وزارة المالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقـــة

برنامج إسكـان

أطلقت وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان العماني برنامج إسكان الذي يهدف إلى تسريع الحصول على القروض الإسكانية المدعومة للمواطنين المدرجين في قوائم انتظار وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان العماني، وستقدم وزارة المالية دعمًا جزئيًا لفوائد القروض بمحفظة إقراضية تبلغ 1.9 مليار ريال عُماني بتكتل مالي من المصارف المحلية.

سيسهم برنامج إسكان في:

- زيادة حركة النشاط العقاري.
- دعم امتلاك وحدات سكنية في المجمعات السكنية المتكاملة.
- زيادة حركة شراء السلع والخدمات في السوق المحلي.
- زيادة حركة الأموال والسيولة في الاقتصاد الوطني.
- تعزيز القيمة المحلية المضافة.
- دعم تطوير وتوطين بعض الصناعات.
- تمكين البنوك المحلية من تقديم خدمات التمويل الإسكانية.

سيعمل برنامج إسكان في:

تمكين أكثر من **60 ألف** أسرة عمانية للحصول على تمويلات إسكانية.

سيعلن عن تفاصيل برنامج إسكان من قبل بنك الإسكان العماني بتاريخ 8 يناير 2024م.

برنامج إسكـان

تدشين عمليات صندوق عمان المستقبل

صندوق استثماري تأسس بتوجيهات سامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه، وذلك بالشراكة بين وزارة المالية وجهاز الاستثمار العماني برأس مال يبلغ 2 مليار ريال عماني.

يأتي الصندوق مكملًا لمنظومة التغطية التمويلية والاستثمارية التي تقدمها الحكومة حاليًا عبر عدد من المؤسسات مثل:

- بنك التنمية
- محفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الصندوق العماني لاستثمارات البنية الأساسية (ركيزة)
- الصندوق العماني للتكنولوجيا

سيسهم الصندوق في:

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الاستثمار الجريء بتخصيص 10٪ من رأس مال الصندوق.
- التحفيز الاقتصادي من خلال المشاركة في تمويل المشاريع العمانية.
- جذب الاستثمار الأجنبي عبر الدخول في شراكات استثمارية محلية.

سيعلن عن تفاصيل العمليات التشغيلية لصندوق عمان المستقبل في شهر يناير 2024م.

تسعير الخدمات الحكومية (تسعيرة)

تسعيرة PRICING

مشروع تبنته وزارة المالية بهدف مراجعة رسوم الخدمات الحكومية بصفة دورية وفق دليل تسعير الخدمات الحكومية، والذي تم تصميمه ليراعي الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية عند وضع الرسوم، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الإجراءات و التكاليف المزدوجة، وإحداث التوازن بين السعر وجودة الخدمة وتنافسيتها، بما يقلل الجهد والتكلفة على المستفيدين من الخدمات.

المرحلة الحالية

المرحلة الثالثة، يجري دراسة 1539 رسم لعدد 6 جهات حكومية وهي: وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، والمجلس الأعلى للقضاء.

المرحلة القادمة

اعتماد تفاصيل نتائج دراسة الرسوم الحكومية في المرحلة الثالثة .

تسعير الخدمات الحكومية

نتائج دراسة الرسوم في المرحلة الأولى

إجمالي الرسوم التي تمت دراستها	إجمالي عدد الرسوم المخفضة والملغاة والمدمجة
908	557

شملت 4 جهات حكومية

نتائج دراسة الرسوم في المرحلة الثانية

إجمالي الرسوم التي تمت دراستها	إجمالي عدد الرسوم المخفضة والملغاة والمدمجة
739	288

شملت 5 جهات حكومية

نتائج دراسة الرسوم في المرحلة الثالثة

إجمالي الرسوم التي تمت دراستها	إجمالي عدد الرسوم المخفضة والملغاة والمدمجة
1539	سيتم الإعلان عن التفاصيل قريبًا

شملت 6 جهات حكومية

دليل تسعير الخدمات الحكومية (تسعيرة)

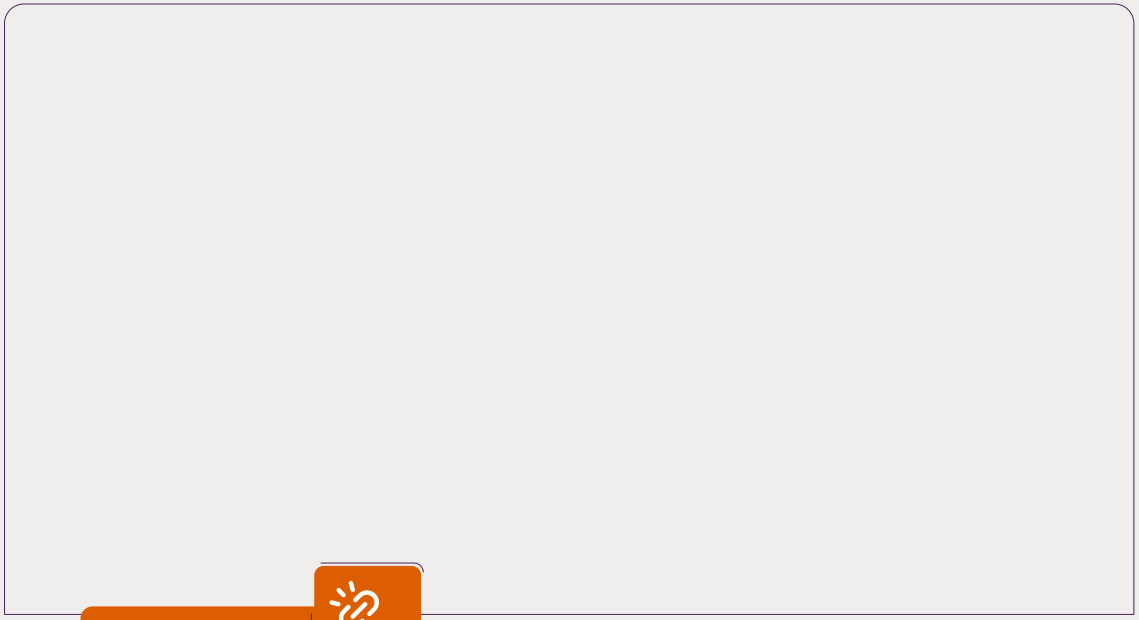

موعد إعلان تفاصيل المشاريع والبرامج الوطنية

مشـاريـع وأنظمـة تحسين الأداء المالي

النظام المالي الموحد (مالية)

نظام إلكتروني حديث لإدارة المالية العامة في سلطنة عُمان، يستخدم في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وإصدار التقارير المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، وسيساعد النظام على تطوير إدارة المالية العامة للدولة للوصول إلى الاستخدام الفعال والأمثل للموارد المالية تمشياً مع رؤية عمان 2040.

يهدف المشروع إلى تطوير وتسهيل ورفع كفاءة إدارة المالية العامة، ومواكبة التطورات التقنية في إدارة المعلومات المالية الحكومية.

المرحلة الحالية

تصميم وتشغيل واختبار النظام من قبل المورد.

المرحلة القادمة

اختبار القبول التشغيلي عن طريق وزارة المالية.

حساب الخزينة الموحد

هيكل موّحد لكافة الحسابات البنكية الحكومية يضمن الاستخدام الأمثل للموارد النقدية الحكومية، إذ يتم من خلاله جمع أرصدة الحسابات البنكية لإظهار صافي حركة الإيرادات والمصروفات. ويهدف إلى تحسين عملية الرقابة المالية وضبط إدارة خزينة الدولة وتحسين التوقعات النقدية المستقبلية. تم تطبيق المشروع في المرحلة التجريبية الأولى على كلاً من (وزارة العمل وجهاز الضرائب).

المرحلة الحالية

يجري تطبيق المشروع في المرحلة التجريبية الثانية على وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وشرطة عمان السلطانية

المرحلة القادمة

تعميم المشروع على كافة الوحدات والجهات الحكومية

السجل الوطني للأصول الحكومية

نظام مركزي متكامل يعمل على حصر الأصول الحكومية لضمان مركزية إدارتها، ورفع كفاءة استخدامها، وتعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال إظهار القيمة الحقيقية للأصول الحكومية من خلال إنشاء سجل مركزي شامل لجميع الأصول التي تمتلكها الدولة وتشرف عليه، وتحقيق مركزية إدارة الأصول الحكومية ورفع كفاءتها.

المرحلة الحالية

حصر أصول كلًا من: وزارة المالية، ووزارة الصحة، وبلدية مسقط.

المرحلة القادمة

حصر أصول كلًا من: وزارة التربية والتعليم، ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وجامعة السلطان قابوس، وهيئة البيئة، وبلدية ظفار.

تطبيق مالية

هو تطبيق دشنته وزارة المالية للأجهزة الذكية يتيح للأفراد والشركات إمكانية الوصول إلى الخدمات المرتبطة برقم المستفيد، وخدمة تتبع سندات الصرف، ويسهل معاملات شريحة واسعة من المتعاقدين مع الجهات الحكومية.

مزايا التطبيق:

- يدعم اللغتين العربية والإنجليزية.
- يتيح إجراء عمليات الدفع إلكترونيًا.
- يتيح تتبع حالة الطلبات المقدمة عبر النظام.
- يتيح تتبع سندات الصرف والحصول على التقارير المالية

المرحلة الحالية

إتاحة التطبيق للمستخدمين عبر المتاجر الإلكترونية.

المرحلة القادمة

تفعيل حزمة جديدة من الخدمات التي يقدمها التطبيق.

تطبيق مالية

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي

تم اعتماد "خطة تطوير القطاع المالي" المقدمة من البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والتي تضمنت مبادرات ومشاريع تهدف إلى تمكين القطاع المالي بشقيه القطاع المصرفي وسوق المال لتحقيق المستهدفات الاقتصادية والاستثمارية لرؤية عمان 2040 .

المراحل الزمنية التي مر بها البرنامج الوطني

1

يناير 2023 – مارس 2023

الدراسة الأولية للقطاع المالي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتشخيص التحديات الرئيسية واقتراح التوصيات.

2

أبريل 2023 – مايو 2023

تحديد أهداف البرنامج والمبادرات الرئيسية والتمكينية وترتيبها حسب الأولوية بناء على تأثيرها على القطاع المالي ووضع مؤشرات الأداء.

3

يونيو 2023 – أغسطس 2023

- تنفيذ ومتابعة المكاسب السريعة.
- تعيين شركة استشارية لتقييم مخرجات الدراسة الأولية ومراجعة المبادرات المقترحة.

4

سبتمبر 2023 – ديسمبر 2025

- وضع خطة تفصيلية لتطوير القطاع المالي مؤشرات الأداء.
- اعتماد الخطة التفصيلية واعتماد مؤشرات الأداء.

سيتم الإعلان عن تفاصيل البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي في بداية شهر فبراير

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي

الأهداف الإستراتيجية

1. استمرارية التركيز على تحسين وضع المالية العامة للدولة واستكمال المبادرات المتعلقة بها واستدامة أثرها.
2. تعزيز جاهزية منظومة القطاع المالي لاستيعاب التحولات القادمة في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية وجعله ممكن رئيس لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040.
3. رفع معدل التنافسية والمشاركة للقطاع المالي الخاص ودعمه لتوفير خيارات تمويلية مناسبة لمختلف الفئات مع توسيع حجم سوق التمويل.

المستهدفات

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	دعم القطاعات المستهدفة	التمويل الأخضر/المستدام	تعزيز رأس المال المحلي	تدفق الاستثمارات الأجنبية	التأمين
إنشاء منظومة ممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم أو رأس المال للتأسيس والتشغيل والنمو واستدامة العمليات.	التعاون مع المؤسسات المالية لتوجيه المصادر التمويلية نحو قطاعات التنويع الاقتصاديه، مع التركيز على القطاعات المستهدفة من قبل رؤية عمان 2040.	وضع سياسات وتشريعات ومبادرات من قبل الجهات المعنية لتعزيز الاستثمارات والتمويل في المشاريع الداعمة للبيئة والمجتمع والحوكمة.	تعزيز السيولة من خلال زيادة الودائع ومساهمة المستثمرين المحليين في سوق الأسهم والدين.	تطوير سياسات ومبادرات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات التنويع الاقتصادي وإعادة تصنيف بورصة مسقط من سوق حدودي إلى سوق ناشىء.	تطوير قطاع التأمين لدعم الأنشطة الاقتصادية.

الممكنات

التقنية المالية | القوانين والتشريعات | نشر الثقافة المالية | تطوير الكفاءات البشرية

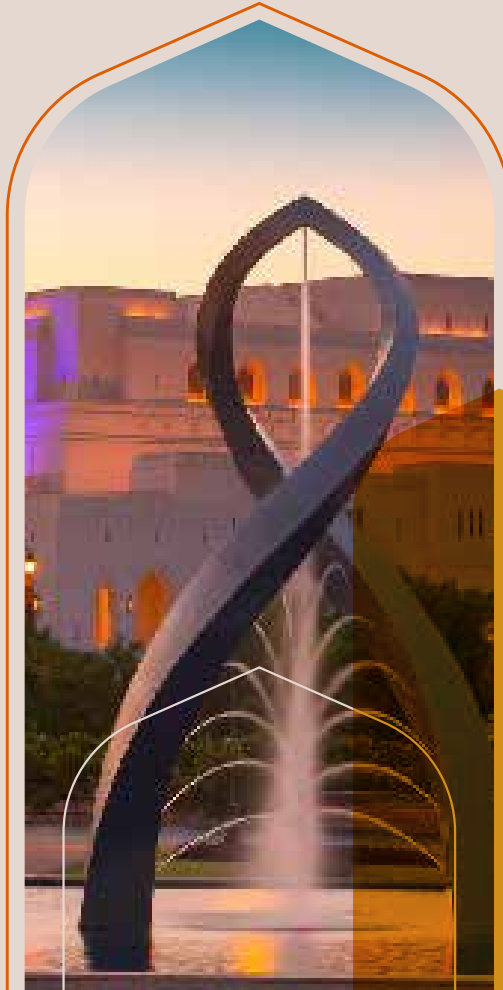

تعـزيـز الشفـافيـــة والمعرفـة المـاليـــة والمشاركة المجتمعية

في إطار سعي وزارة المالية في تعزيز الشفافية والمعرفة المالية تصدر الوزارة مجموعة من الإصدارات، من بينها:

نشرة الأداء المالي الشهرية

https://www.mof.gov.om/ar/FinancialPerformanceBulletin

الميزانية العامة للدولة ودليل الأداء المالي ودليل المواطن للسنوات الماضية

https://www.mof.gov.om/ar/YearlyBudget

موقع الوزارة الإلكتروني

https://www.mof.gov.om/

الميـزانيـــة العامـــة للدولة للسنة المالية 2024م